MENA Alliance for Digital Rights
تحالف الحقوق الرقميّة في
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

إلى من يهمّه الأمر،

نتوجّه إليكم بالنيابة عن تحالف الحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MADR)، وهو ائتلاف يضمّ منظمات مجتمع مدني وجهات فاعلة ملتزمة بالدفاع عن حقوق مستخدمي/ات الإنترنت وحرياتهم/نّ في العالم العربي.

نودّ أن ننبّه، رسمياً، إلى خطورة استمرار نشر إعلانات مضلِّلة ممولة من الدولة تقف وراءها الحكومة الإسرائيلية وجهات مرتبطة بها عبر منصّات "غوغل"، بما في ذلك "يوتيوب"، و"بحث غوغل"، و"Google Display & Video 360".

على سبيل المثال، تتضمّن هذه الإعلانات محتوى يدّعي عدم موثوقية "الأونروا"، أو ينفي وجود مجاعة في غزة، مرفقاً بصور ومقاطع فيديو لمقاهٍ ومطاعم مفتوحة تُقدَّم كدليل على ذلك. وقد أُطلقت موجة حديثة من هذه الحملات في اليوم نفسه الذي نُشر فيه تقييم التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، مع ظهور الإعلانات في أجزاء من أوروبا وأميركا الشمالية.

تمثّل هذه الحملات خرقاً جوهرياً للأطر الداخلية لشركة "غوغل" والتزاماتها القانونية الخارجية. فهي تروّج لمزاعم مضلّلة وخادعة حول الوضع الإنساني في غزة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالمجاعة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي المفروض على المساعدات الإنسانية. كما تُقوّض هذه الإعلانات بشكل مباشر نزاهة المعلومات خلال الكارثة الإنسانية المستمرة في غزة، وتنتهك سياسات "غوغل" الإعلانية والتزاماتها المُعلنة في مجال حقوق الإنسان.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وثّق أعضاء التحالف حملاتٍ إعلانية منسّقة، تقودها الحكومة الإسرائيلية، تنكر أو تُحرّف واقع المجاعة والجوع الموثّق في غزة، بالرغم من النتائج المتقاطعة التي توصّلت إليها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والتي تُثبت عكس ذلك. كما تُشوّه هذه الحملات جهود المساعدات الإنسانية الدولية، وتعمل على نزع الشرعية عنها، وتستهدف مسؤولي/ات ووكالات الأمم المتحدة بالتشهير، فضلاً عن نشر محتوى مضلّل على نطاق واسع. وقد أنفقت إسرائيل حوالى 45 مليون دولار أميركي على حملات إعلانية تهدف صراحةً إلى إنكار المجاعة المفروضة على غزة.

وقد وثّق أعضاؤنا، على وجه الخصوص، إعلانات تعمد إلى:

- **إنكار المجاعة بشكلٍ صريح**: عبر وصف التقارير الموثّقة عن الجوع بأنها "مفبركة" أو "دعاية"، في تناقض مباشر مع بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والأمم المتحدة.

- **التشهير بالوكالات الإنسانية**: من خلال استهداف "الأونروا" ومنظمات إغاثة أخرى بهدف نزع الشرعية عن ولايتها وتعريض موظفيها للخطر.
- **الوصول إلى جمهور الاتحاد الأوروبي والجمهور العالمي**: عبر استخدام الاستهداف الجيوسياسي للتأثير في النقاش العام في أوروبا والولايات المتحدة بشأن تمويل المساعدات الإنسانية.

في سياق الإبادة الجماعية في غزة، التي خلُصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة إلى أنّها ارتُكبت بالفعل، واعتبرت محكمة العدل الدولية أنها محتملة، وأقرّ بها عدد من خبراء الإبادة الجماعية والهيئات الدولية، فإنّ نشر معلومات مضلّلة مدفوعة لا يقتصر على التضليل فحسب، بل **يعرّض حياة المدنيّين/ات للخطر**، ويقوّض الثقة في المؤسّسات الإنسانية، ويُلحق ضرراً طويل الأمد بنزاهة منظومة المعلومات.

تنتهك هذه الحملات الإعلانية بشكل مباشر سياسات "غوغل" الإعلانية، بما في ذلك الحظر المفروض على الادّعاءات المضلّلة أو الخادعة، وحجب السياق الأساسي، وتقديم مزاعم كاذبة أو غير مدعومة تتعلّق بالسلامة العامة والأزمات الإنسانية. ويشمل ذلك سياسة "غوغل" التي تحظر الإعلانات التي "تخدع المستخدمين/ات من خلال استبعاد المعلومات الملائمة أو تقديم معلومات مضلّلة"، إضافةً إلى القيود المفروضة على الإعلانات التي تُضلّل المستخدمين/ات بشأن المؤسّسات العامة أو الأفراد. كما ينتهك هذا المحتوى سياسة **"الأحداث الحسّاسة"** لدى "غوغل"، التي تحظر صراحةً المحتوى الذي يستغلّ الكوارث الطبيعية أو النزاعات أو الوفاة، أو يُظهر عدم اكتراثٍ تجاهها.

إلى جانب الامتثال للسياسات الداخلية، التزمت "غوغل" علناً بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتُلزم هذه المبادئ الشركات ببذل **قدر أكبر من العناية الواجبة** في الحالات التي ينطوي فيها السياق على خطرٍ واضح بوقوع أضرار جسيمة. وتمثّل الأزمة الإنسانية المستمرة وما يصاحبها من أذى واسع النطاق يطال المدنيّين/ات مثالاً واضحاً على مثل هذا السياق.

إضافةً إلى ذلك، وبموجب قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي (DSA)، الذي يُصنّف "غوغل" كمنصّة إلكترونية كبيرة جدًا (VLOP)، تترتّب على الشركة التزامات مُعزّزة تتعلّق بالشفافية في الإعلانات السياسية، والتخفيف من المخاطر المنهجية، والتصدّي لتضخيم المعلومات المضلّلة التي ترعاها الدول، ولا سيّما عندما تتعلّق هذه المعلومات بنزاعات مسلّحة أو حالات طوارئ إنسانية.

وينطبق قانون الخدمات الرقمية في الحالات التي تستهدف فيها هذه الإعلانات مستخدمين/ات داخل الاتحاد الأوروبي أو تصل إليهم/ن. وبموجب **المادتين 34 و35**، تلتزم "غوغل" بالتخفيف من "المخاطر المنهجية"، بما في ذلك تضخيم المحتوى غير القانوني والآثار السلبية المتوقَّعة على النقاش العام. وتُعدّ المعلومات المضلّلة التي تموّلها الدول بشأن النزاعات المسلّحة خطراً منهجياً معترفاً به، وهو خطرٌ تفشل "غوغل" حالياً في التخفيف منه.

لجميع هذه الأسباب، وبالنظر إلى نطاق الحملات التي وثّقناها، فإنّ استمرار نشر المعلومات المضلّلة المموّلة من الدولة قد يعرّض "غوغل" لمخاطر تنظيمية وقانونية وأخرى قد تؤثّر على سمعتها.

وعليه، نضمّ صوتنا إلى زملائنا في "أكسس ناو" (Access Now) وندعم توصياتهم الرامية إلى التصدّي للدعاية الحربية، ولا سيّما عبر الإعلانات الإلكترونية، وندعو "غوغل" إلى ما يلي:

- إزالة الإعلانات التي تنشر معلومات مضلّلة أو مزاعم ضارّة تتعلّق بالوضع الإنساني في غزة.
- بذل قدر أكبر من العناية الواجبة بشأن الإعلانات المموّلة من الدولة ونشر نتائجها، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ولا سيّما المبدأ 19 المتعلّق بالانسحاب المسؤول وإنهاء العلاقة.[1]
- تعزيز إنفاذ سياسات الإعلانات الحالية في ما يتعلّق بالمعلومات المضلّلة السياسية والإنسانية.
- زيادة الشفافية: الكشف عن النطاق الكامل للإعلانات المموّلة من الدولة المرتبطة بهذا النزاع، بما في ذلك أرقام الإنفاق الدقيقة.
- تطوير سياسة مخصّصة للنزاعات المسلّحة، من خلال مشاورات معمّقة مع المجتمعات المتأثّرة، والخبراء القانونيّين وخبراء السياسات، وبما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تتضمّن هذه السياسة تفاصيل محدّدة، مثل معايير واضحة ومطبّقة بشكل متّسق لتعليق حسابات الإعلانات.

نتمنّى التواصل المباشر مع فرق "غوغل" لمشاركة مزيد من الوثائق الداعمة لحججنا. ونتطلّع إلى ردّكم وإلى خطوات ملموسة تضمن ألّا تُسهم منصّات "غوغل" في نشر المعلومات المضلّلة في سياق إبادة جماعية محتملة.

مع فائق الاحترام،

تحالف الحقوق الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MADR)

---

[1] من أجل منع الآثار السلبية على حقوق الإنسان وتخفيفها، ينبغي على الشركات دمج نتائج تقييمات الأثر ضمن وظائفها وعملياتها الداخلية ذات الصلة، واتخاذ الإجراءات المناسبة.

(أ) يتطلّب الدمج الفعّال ما يلي:

(i) إسناد مسؤولية معالجة هذه الآثار إلى المستوى والمناسب الوظيفة المناسبة داخل الشركة؛

(ii) أن تتيح عمليات اتخاذ القرار الداخلية، وتخصيص الميزانيات، وآليات الإشراف، الاستجابة الفعّالة لهذه الآثار.

(ب) تختلف الإجراءات المناسبة اعتمادًا على:

(i) ما إذا كانت الشركة تتسبّب في الأثر السلبي أو تُسهم فيه، أو ما إذا كانت مسؤوليتها تقتصر على كون الأثر مرتبطًا مباشرةً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها من خلال علاقة تجارية؛

(ii) قدرتها على التأثير في معالجة هذا الأثر السلبي.